جامعة حمه لخضر بالوادي

معهد العلوم الاسلامية

قسم الشريعة

وسائل الدفع الالكترونية بين الواقع والمأمول

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الاسلامية – تخصص: المعاملات المالية المعاصرة

من إعداد:

- العروسي عمامرة

المشرف:

د. علي باللموشي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
عنتر ساسي	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	رئيسا
علي باللموشي	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
اليمان عبد الجبار	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على توفيقه وعونه، أن سهّل عليَ إتمام هذه المذكرة.

قال الله تعالى(**لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**) إبراهيم: الآية 7

ومن تيسير الله لي أن ساق لي خير معين وهو مشرفي الفاضل الدكتور علي باللموشي، الذي أعجز أن أوفيه حقه، فقد كان لي موجها ومصوبا، بذل لي وقته، فأخذت من تواضعه قبل علمه، ويسر لي كل سبل التواصل معه، فأسأل الله العلي القدير أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك في جهوده، وأن يرزقه التوفيق والسداد في القول والعمل، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

كما أشكر كل من شجعني على إنجاز هذه المذكرة، وقدم لي توجيهات مفيدة ، وأخص بالذكر منهم: الدكتور ياسين باهي، والدكتور طه حميدي، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

ثم الشكر موصول لجميع من درسني في هذا المعهد المبارك، وللأساتذة الذين تكرموا بقبول مناقشة مذكرتي، مصلحين لما وقع فيها من خلل، فبارك الله فيهم جميعا.

أشكر كل من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذه المذكرة من إخوة وأصدقاء وأصحاب المكاتب .

rawpixel

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الو الدين الكريمين حفظهما الله وبارك في أنفاسهما

إلى كل أفراد أسرتي

وإلى روح جدي وجدتي رحمهما الله

إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي

وإلى مشايخي الفضلاء وطلبتي الأعزاء

وإلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو حرف في حياتي الدراسية

awpixel

ملخص

هذه الدراسة الموسومة ب: وسائل الدفع الالكترونية بين الواقع والمأمول –دراسة حالة الجزائر– كان الإشكال الرئيس فيها هو: ما هو واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وما هي آفاقها المستقبلية؟ وقد حاولت الدراسة الإجابة على ذلك من خلال ثلاثة مباحث: مبحثين نظريين وآخر تطبيقي.

ففي المبحث الأول تطرقت إلى ماهية وسائل الدفع الالكترونية، فعنيت بذكر تعريفها وأهم خصائصها وأنواعها وآليات تطبيقها، أما المبحث الثاني فتضمن مزايا وسائل الدفع الالكترونية والمخاطر التي تفرزها.

أما المبحث الثالث فتناولت فيه واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وأهم التحديات التي تعرقل نجاحها، وختمته بآفاق وتطلعات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها أنه لا يزال النظام المصرفي الجزائري بعيدا نوعا ما عن واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع، كما أوصت الدراسة بضرورة التحكم الجيد في التقنيات الالكترونية وحمايتها والعمل على ضمان السرية أكثر بما يجذب الزبائن لاستخدام هذه الوسائل أكثر فأكثر من جهة ويرفع من كفاءة الأداء البنكي من جهة أخرى.

Abstract

This study، tagged with: Electronic payment methods between reality and expectations - a case study of Algeria - the main problem in it was: What is the reality of electronic payment methods in Algeria and what are its future prospects? The study attempted to answer this through three sections: two theoretical topics and an applied one.

In the first topic I touched on the nature of electronic payment methods، I meant to mention their definition، the most important characteristics، types and mechanisms of their application، while the second topic included the advantages of electronic payment methods and the risks that they create.

As for the third topic، it dealt with the reality of electronic payment methods in Algeria and the most important challenges that impede their success، and concluded with the prospects and aspirations of electronic payment methods in Algeria.

The study reached a number of results، perhaps the most important of which is that the Algerian banking system is still somewhat far from the reality of electronic payment methods in developed countries and even some Arab countries، despite the efforts made to advance the sector. The study also recommended the need for good control and protection of electronic technologies and work to ensure Confidentiality is more in a way that attracts customers to use these means more and more on the one hand and increases the efficiency of banking performance on the other hand.

مقدمة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

لقد عرفت المنظومة البنكية في الجزائر تطبيق نظم جديدة مكنتها من تحقيق السرعة والاستفادة القصوى مما تتيحه التكنولوجيا الحديثة، ومن بين أهم عناصر تطوير الخدمة المصرفية تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها الكترونية لتتماشى ومتطلبات العملاء من جهة والتطّور الحاصل في العالم من جهة أخرى، لذلك جاء هذا البحث إسهاما مني في ذلك وقد وسم بـــ: "وسائل الدفع الالكترونية بين الواقع والمأمول – دراسة حالة الجزائر–".

أولا– أهمية الموضوع:

لهذا الموضوع أهمية بالغة أذكر منها ما يأتي:

1– ترجع أهمية الموضوع إلى الأهمية التي تكتسبها النقود في الاقتصاد، وبما أن النظام المصرفي يعتبر دعامة الاقتصاد فلابد من الوقوف على أهم التطورات التي يشهدها هذا الأخير خاصة في مجال الدفع الالكتروني.

2– كما يستمد البحث أهميته من أهمية محصلة هذا التطور الذي سجل ظهور جرائم الكترونية تتطلب مواجهة ومكافحة من نوع خاص مستمد من طبيعة تلك الجرائم حديثة النشأة.

ثانيا: إشكالية الموضوع:

مما سبق تتجلى لنا ملامح إشكالية الموضوع والتي يمكن صياغتها كما يلي:

ما هو واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وما هي آفاقها المستقبلية؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسة أسئلة فرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. ما هو واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر؟
2. ما هي أهم العراقيل والحواجز التي تواجه وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر؟
3. ما هي آفاقها المستقبلية؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

أسباب اختياري لهذا الموضوع منها أسباب ذاتية وموضوعية:

- **أما الأسباب الذاتية هي:**

1- رغبتي في البحث على وسائل الدفع الالكتروني.
2- رغبتي في البحث في مجال المعاملات المالية الالكترونية.

- **أما الأسباب الموضوعية هي:**

1. حداثة الموضوع باعتباره موضوع الساعة في المعاملات المالية المعاصرة.

رابعا: أهداف البحث:

- ✓ الوقوف على حقيقة وسائل الدفع الالكترونية وآلية عملها؛
- ✓ الوقوف على مزايا وسائل الدفع الالكترونية والمخاطر التي تفرزها؛
- ✓ معرفة آفاق وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر ومتطلبات تفعيلها؛
- ✓ اقتراح بعض الحلول التي من شأنها المساعدة على تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

خامسا: الدراسات السابقة:

اعتمدت في بحثي على عدة دراسات سابقة تناولت الموضوع من جوانب مختلفة من أهم هذه الدراسات:

- ✓ دراسة السعيد بريكة، بعنوان "واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطويرها في الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2011/2010 وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الاعتماد على الوسائل الجديدة للدفع الإلكتروني قد يؤدي إلى اختفاء النظام المصرفي الحالي ذو الطابع الاحتكاري تاركا مكانه لهياكل مالية أكثر تنافسية؛
- فيما يخص وسائل الدفع الالكترونية بعض الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية تتمثل في إصدار بعض البطاقات؛

✓ دراسة زهير زاوش، بعنوان "دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية" –دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير جامعة أم البواقي وقد تضمنت هذه المذكرة العوامل التي ساهمت على نجاح المعاملات المصرفية بوسائل الدفع الإلكتروني، ومعرقلاتها بصفة خاصة ولم تتطرق إلى أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية بشكل موسع، وإنما ركزت على وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر بشكل عام(بطاقة السحب) وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- خوف التجار من التعامل مع هذه المستجدات المالية، ذلك لأنها تتطلب إجراءات وقوانين تسمح بفتح حسابات لدى البنوك؛
- تقضي هذه الوسائل على التسرب النقدي مما يعطي صورة صريحة عن مستوى السيولة داخل البنوك بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة؛
- يعاني النظام المصرفي في الجزائر من ضعف في استخدام التكنولوجيا المصرفية ومن تأخر في مواكبة الصناعة المصرفية؛
- ثقافة المجتمع محدودة إذ لا يتعامل بالشيك إلا قليلا.

✓ دراسة نور الدين محرز، بعنوان "تأهيل وتفعيل الجهاز المصرفي بالتعاملات النقدية الالكترونية حالة الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي 2014/2015 وتمثلت النتائج التي توصلت إليها الدراسة في:

- الخدمات المصرفية الالكترونية في البنوك الجزائرية لا تزال بطيئة وغير متنوعة؛

- هناك العديد من العوامل المساعدة في تطوير المعاملات البنكية الالكترونية في البنوك الجزائرية ومنها زيادة المنافسة ورغبة البنوك في زيادة قاعدة عملائها كما أن تطوير الجهاز المصرفي يساهم في رفع أدائه وكفاءته وبالتالي تحقيق تطور الاقتصاد ككل؛

سادسا: منهج الدراسة:

تقتضي طبيعة بحثي أن أستخدم المنهج الآتي:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال التطرق للجانب النظري لوسائل الدفع الالكترونية وواقعها في الجزائر، إضافة إلى أسلوب دراسة الحالة.

سابعا: حدود البحث:

وضعت حدودا لبحثي أختصرها فيما يأتي:

1- عند تحرير البحث اقتصرت على وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي فقط، ولم أتطرق إلى وسائل الدفع كلها في الجزائر.
2- اكتفيت بالإحصائيات الصادرة سنة 2016 لشركة ساتيم لعدم وجود إحصائيات جديدة.

ثامنا: خطة البحث:

بعد اختيار الموضوع تم تناوله وفق خطة تضمنت مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس فنية، وفيما يأتي تفصيل موجز لها:

- المقدمة: وفيها بيان لأهمية الموضوع، وطرح لإشكاليته، وذكر لأسباب اختياره، والأهداف المنشودة منه، وأهم الدراسات السابقة له، والمنهج المتبع في معالجة مسائله، وعرض مختصر لخطته، وإشارة إلى أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء بحثي في هذا الموضوع.

– المبحث الأول: تطرقت فيه إلى ماهية وسائل الدفع، وجعلته في ثلاثة مطالب: أولهما يتعلق بمفهوم وسائل الدفع الالكترونية وأهمتها وخصائصها، وثانيهما يتعلق بأنواع وأشكال وسائل الدفع الالكترونية، وثالثهما يتعلق بالوسائط البنكية الالكترونية.

– المبحث الثاني: يتضمن مزايا وسائل الدفع والمخاطر التي تفرزها، وجعلته كذلك في ثلاثة مطالب: أولهما يتعلق بمزايا وسائل الدفع الالكترونية، والثاني يتعلق بجرائم البطاقة البنكية، والثالث يتعلق بالمخاطر التي تفرزها وسائل الدفع الالكترونية.

– المبحث الثالث: يتضمن واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وآفاقها المستقبلية، مقسم على ثلاثة مطالب أولهما واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر، ثانيهما معيقات وعراقيل استعمال وسائل الدفع في النظام البنكي الجزائري والحلول المقترحة وثالثهما آفاق وتطلعات متعلقة بوسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

– الخاتمة: وفيها تقرير لأهم النتائج المتوصل إليها، وتقديم مجموعة من التوصيات.

– الفهارس: ذُيِلَ البحث بفهارس فنية ل: المصادر والمراجع، والمحتويات.

تاسعا: مصادر ومراجع البحث:

لقد نهلت في تحرير هذا البحث من مصادر ومراجع، لكن الذي كان عليه التركيز هو:

1- أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2008.

2- أحمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الالكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2008.

3-جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر،2008.

عاشرا: صعوبات البحث:

خلال فترة إعداد هذه الدراسة صادفتني بعض الصعوبات والعراقيل منها شح في المعلومات المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة كذلك عدم توفر المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع إذ نجد أغلبها تهتم التجارة الإلكترونية وقلة الدراسات التي تركز على هذا الموضوع.

المبحث الأول:

ماهية وسائل الدفع الالكترونية

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الالكترونية التجارة الالكترونية، وكذلك المشاكل والعراقيل التي أسفرت عنها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكنت وسائل الدفع الحديثة من الانتشار بسرعة وقد ساعد في ذلك مجهودات البنوك لجذب أكبر عدد من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الالكترونية وأهميتها وخصائصها

تتسم وسائل الدفع الالكتروني بأن كل عملياتها تتم الكترونيا، ولا يوجد حوالات ولا نقد وسنتطرق لذكر تعريفها ونشأتها وأهم خصائها.

الفرع الأول: تعرف وسائل الدفع الالكترونية

تمثل وسائل الدفع الحديثة أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل الدفع الحديثة ومصطلح الكتروني يعني:

"يقصد بوسائل الدفع الالكتروني أنها على مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، والشبكات الالكترونية والبطاقات البنكية".[1]

ويعرفها الأستاذ أيمن قديح على أنها: "عملية تحويل الأموال في الأساس كثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات".[2]

[1] مفتاح صالح، فريدة معارفي، البنوك الالكترونية، لإدارة موجه منتدى الأعمال، بسكرة، 2010/10/13، ص08.
[2] المرجع نفسه.

وتعرف أيضا:" التعامل بوحدات رقمية إلكترونية، يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى شخص آخر، هذه الوحدات إما أن تتحدث بذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق يحملها المستهلك، بحيث يستعملها في الوفاء مخزن أو بذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، ويستخدمها عن طريق هذا الكمبيوتر.[1]

ومصطلح الدفع الالكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل التحويلات الالكترونية للأموال، الشيك الالكتروني والدفع بالنقود الالكترونية.[2]

و تتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات.[3]

الفرع الثاني: نشأة وسائل الدفع الالكترونية

إن ظهور وسائل الدفع الحديثة هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية أو مصارف الانترنت ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فإن عالم الوساطة المالية عرفت تحولا نوعيا من غير أبعاد وأهداف واستراتيجيات المصارف في السنوات الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون

[1] سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة،2013/2012،ص41.

[2] عبد الفتاح البيومي الحجازي، في مقدمة التجارة الالكترونية العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2004،ص25.

[3] محمود الكيلاني،" الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية دراسة مقارنة "،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص44.

على مستوى البريد. أصدرت مجموعة مكونة من ثمانية مصارف بطاقة، لتتحول بعد مدة إلى شبكة عالمية، تم كما في طرح نفس الفترة البطاقة الزرقاء من قبل مصارف فرنسية. [1]

حيث أنه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الالكترونية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها أنها تحتوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع.

وتعددت أشكال وسائل الدفع العصرية من خلال السحب أو الدفع أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف ويرجع استخدام النقد الالكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الالكتروني ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات الدفع برغوتية فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعما كبيرا لأمن وسلامة العمليات.

الفرع الثالث: خصائص وسائل الدفع الالكترونية

وما زاد من أهمية وسائل الدفع الحديثة الخصائص التي تميزه عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

أولا- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم؛

ثانيا- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي هيمن على إدارة عملية التبادل؛

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر- واقع وتحديات -، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التمويل المصرفي، جامعة تبسة،2016/2015، ص18.

[2] سعيد بريكة، واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة لنيل مقدمة شهادة الدكتوراه العلوم في الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي،2011، ص153-154.

ثالثا- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد؛

رابعا- يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:[1]

أ- الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شركة الانترنت، وذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية)، ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد خصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

ب-الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن هذه البطاقات التي يتم السحب عليها هاته المبالغ قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

خامسا- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم؛

سادسا- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات

أ- النوع الأول: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

ب- النوع الثاني :شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

[1] سعيد بريكة، نفس المرجع السابق، ص154.

الفرع الرابع: أهمية وسائل الدفع الالكترونية

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الحديثة، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية. [1]

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية. من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا يتم الدفع الكترونيا.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح مع خصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لا سلكية موحدة عبر الحاسب.

المطلب الثاني: أشكال وسائل الدفع الالكترونية

أدى تطور التجارة الالكترونية إلى تحويل أغلب البنوك وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية، ولقد تعددت هذه الأخيرة وكانت أولها البطاقات البنكية، كما ظهرت وسائل دفع حديثة أخرى.

الفرع الأول: البطاقات البنكية وأنواعها

تعرف البطاقة البنكية على أنها:" عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع. كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو

[1] عمار لوصيف، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري،قسنطينة،2009/2008، ص29-30.

الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص .له بعض هذه البطاقات الإلكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى"

وعرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع الالكتروني بأنها: "كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع وإصدار البطاقات كالمصارف، الخزينة العامة، مصلحة البريد."

وتمكن هذه البطاقة حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي (ATM) Automated Teller Machines،كما تمكنك أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو التلف.[1]

وهناك عدة أنواع للبطاقة البنكية أهمها:

أولا: البطاقات الائتمانية

وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات.[2]

كما تعرف أيضا: هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في

[1] أحمد غنيم، التسويق والتجارة الالكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2008،ص242-243.

[2] محمد الحسن الطائي،" التجارة الالكترونية – المستقبل الواعد للأجيال القادمة- دار ،" للنشر الثقافة والتوزيع، عمان، الأردن،2010،ص186.

السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد.[1]

وتنقسم بدورها إلى:

1-البطاقات الائتمانية المتجددة: وظهرت هذه البطاقات إلى حيز الوجود في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين فيزا وماستر كارد وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ معينة وفي هذا النوع يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة وتتميز بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل، وتلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة، ويسمى هذا النوع بالبطاقات الائتمانية المضمونة حيث قام إذا العميل باستخدامها يقوم بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 4.1% ولكن لم لو يسدد في الأجل المحدد، يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك.

2-البطاقات الائتمانية غير المتجددة: وتسمى أيضا ببطاقات الصرف الشهري لأنها يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب، بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد.

تسمى أيضا ببطاقة الصرف الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم

[1] أمير يوسف، عالمية التجارة الالكترونية وعقودها – أساليب مكافحة الغش التجاري الالكتروني ،- المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 102.

فعندما يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض (ائتمان) مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان. ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 10من يوم تاريخ استلامه لها، وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه.[1]

ثانيا: البطاقات غير الائتمانية

وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية، وبالتالي فهي لا تمنح أي ائتمان أو قرض وتنقسم إل قسمين:[2]

1-بطاقات الدفع المسبق: حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها (ملئها) بمبلغ مالي معين وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة، ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا قد و، عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة،

2-البطاقات المدينة: ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد (البائع) من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس (دائنا) لا تتم التسوية، فعملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة.

الفرع الثاني: البطاقات الذكية

البطاقات الذكية Smart Cards نوع من البطاقات الجديدة تسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في

[1] علي محمد أبو العز – التجارة الالكترونية وأحكامها الفقه في الإسلامي. دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008، ص 233-234.

[2] سماح شعبور، مصباح المرابطي، مرجع سابق، ص23.

معظم الدول الأوربية والأمريكية، ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة موندكس Mondex Cardالتي تم طرحها لعملاء المصارف وتوفر لهم العديد من المزايا.

أولا: تعريف البطاقات الذكية

ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية، وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية الكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتاريخه، وتاريخ حياة الزبون المصرفية.[1]

وللبطاقات قدرة عجيبة في سرعة التعامل ولها القدرة على تنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا وتعتبر محفظة نقدية الكترونية كما تعتبر ناظمة معلوماتية الكترونية تحتفظ بكل العمليات وترصد الحسابات الجارية. وهي اليوم واحدة من وسائل الدفع التي تحل محل النقود الورقية وبطاقات الائتمان الأخرى.[2]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها:" عبارة عن كارت بلاستيكي يتشابه من حيث الحجم والشكل ببطاقات الائتمان، ولكنه مزود بكمبيوتر صغير به ذاكرة تسمح بتخزين بيانات يمكن استدعاؤها بطريقة منظمة وتسمح البطاقة الذكية كذلك بتخزين نقود أو وحدات الكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع والخدمات "[3]

وتمكن هذه البطاقة حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري. كما أنها تعد بالنسبة للعميل حاسوب متنقل، وتمتاز هذه البطاقات بالحماية ضد التزوير والتزييف والنسخ والتقليد.[4]

[1] محمد عبد الحسن الطائي، مرجع سابق، ص187.

[2] محمد بن عزة، جليلة زويهري، واقع المصارف الجزائرية في نظام تطبيق الدفع الالكتروني، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، الملتقى العلمي الرابع حول:" عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر–عرض تجارب دولية –، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، ،2011، ص 05.

[3] شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية(رؤية مستقبلية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007، ص 16.

[4] بشير العلاق، التسويق الالكتروني، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص149.

ثانيا: أنواع البطاقات الذكية[1]

ونميز نوعين من البطاقات الذكية وهي:

1- **النوع الأول:** هي البطاقات المتصلة والتي عند استخدامها يجب إيصالها مع قارئ للبطاقات الذكية حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية.

2- **النوع الثاني:** هي البطاقات الغير متصلة حيث تتم عملية تعديل البيانات وقراءتها عبر بثها لاسلكيا من قبل الأنتين الفحمي الموجود عليها، وتعتبر البطاقات الذكية الغير متصلة مقيدة جدا حيث أنها تعتبر ملائمة وسريعة، وهي تتطلب من المستخدم إدخال كلمة مرور واسم المستخدم صحيحين حيث تعطيها المزيد من الأمن والحماية من السرقة والاحتيال، والمعلومات المخزنة فيها مصممة بحيث تكون للقارئ فقط أو لعدم الوصول إليها وذلك لإضافة المزيد من الأمن على المعلومات المخزنة فيها، وتخزن المعلومات أيضا بطريقة مشفرة وأيضا من الممكن أن تحتوي البطاقة الذكية صورة حاملها في أحد أوجهها كل ذلك يعطيها المزيد من الأمن والتفوق على بطاقات الاعتماد لمنع السرقة والاحتيال من قبل كلا الطرفين المشتري والبائع.

الفرع الثالث: النقود الالكترونية

أولا: تعريف النقود الالكترونية

"هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتشير النقود الالكترونية إلى سلسلة الأرقام الالكترونية التي تستخدم للتعبير عن قيم معينة، وتحظى بقبول واسع من غير مقام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة".[2]

[1] خضر مصباح الطيطي، التجارة الالكترونية (من منظور تقني وتجاري وإداري)، دار الحامد، عمان، 2008، ص137.

[2] محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة، ط1، 2009، ص63.

وتعرف أيضا بأنها:" قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني مخزنة على وسيلة الكترونية في شكل أرقام رمزية ذات قيمة معينة ومختلفة".[1]

ثانيا خصائص النقود الالكترونية

للنقود الالكترونية عدة خصائص وتكون في شكلين:

1-خصائص عملية متعلقة بالاستخدام:[2]

- ✓ أنه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي.
- ✓ أنه يسمح بتحويل القيمة إلى آخر عن طريق تحويل معلومات رقمية.
- ✓ أنه يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة، كالإنترنت أو شبكات الاتصال اللاسلكية.
- ✓ أنه لا يستلزم وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة أو تأكيد التبادل.
- ✓ أنه يتميز بالقابلية للانقسام، ويكون متاح بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيرا لإجراء المعاملات محدودة القيمة.
- ✓ أنه مصمم ليكون سهل الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الأخرى.

2-خصائص متعلقة باحتياطات الأمن:

- ✓ تحقيق الأمان عند استخدامها بحيث يصعب اختراقها من قبل القراصنة والمحتالين.
- ✓ تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل في كافة الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بالنقد الالكتروني.

ثانيا: أنواع النقود الالكترونية

هناك عدة تقسيمات للنقود الالكترونية من بينها:[3]

[1] زهير زاوش ، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية" دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010_2011، ص 46.

[2] رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية" المنظمة العربية للتنمية الادارية"، القاهرة، مصر، 1999، ص46.

[3] سعيدي حنان، دهيني أسماء، مرجع سابق، ص30.

1-من حيث متابعتها والرقابة عليها: نفرق بين ما يلي:

- ✓ نقود الكترونية قابلة للتعرف عليها: وتتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل، ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الالكتروني وحتى يتم تدميرها في آخر المطاف.
- ✓ نقود الكترونية(غير اسمية مغلفة الهوية): وهي تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها، فلا تترك ورائها أثرا يدل على هوية من انتقلت منه أو إليه.

2-حسب أسلوب التعامل بها: كما يمكن تقسيمها حسب هذا الأسلوب إلى:[1]

- ✓ نقود الكترونية ناشئة عن طريق الشبكة: وهي نقود رقمية يتم تداولها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي وبالضبط على الفأرة الخاصة لهذا الجهاز ترسل النقود الرقمية عبر الانترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من الأمان والسرية، فهي نقود حقيقية ولكنها رقمية وليست مادية وتتطلب معظم الأنظمة المطروحة حاليا والتي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد إلكترونيا بالمصدر للتأكد من سلامة النقود المتداولة وهوما لا يقلل من احتمالات الغش والتزييف.
- ✓ نقود الكترونية خارج الشبكة: وهنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر، فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك وتتضمن مؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المختزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي، وهي تثير قدرا أكبر من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزدوج.

[1] رابح عرابة، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، 2012،ص16-17.

الفرع الرابع: الشيك الالكتروني

أولا: تعريف الشيك الالكتروني

الشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.[1]

و محور ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي، أو جزئ يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد ولعل الشيك الالكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة في منها مجال التقنيات الالكترونية.[2]

ثانيا: إجراءات استخدام الشيك الالكتروني[3]

تتضمن الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: اشتراك المشتري لدى جهة التخليص في الغالب تكون البنك حيث يتم فتح حساب جاري الخاص بالمشتري أو يتم الاتفاق على الصرف خصما من حساب المشتري بأي حساب جاري متفق عليه ويتم تحديد توقيع الكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

[1] بو عافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري بين الواقع والأفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية ونقود، جامعة سعد دحلب ، البليدة،2005/2004، ص81.

[2] مصطفى كمال طه، وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص350.

[3] رأفت رضوان، مرجع سابق، ص 70.

الخطوة الثانية: اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري أو الربط مع أي حساب جاري للبائع ويتم تحديد التوقيع الالكتروني للبائع وتسجيله على قاعدة بيانات جهة التخليص.

الخطوة الثالثة: فيها يقوم المشتري باختيار السلعة التي يرغب في شراءه من ا البائع المشترك لدى جهة التخليص ويتم تحديد السعر الكلي والاتفاق على أسلوب الدفع.

الخطوة الرابعة: يقوم المشتري بتحرير شيك الكتروني ويقوم بالتوقيع الالكتروني المشفر، ثم يقوم بإرسال هذا الشيك بالبريد الالكتروني المؤمن إلى البائع.

الخطوة الخامسة: يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني الموقع من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الالكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى جهة التخليص.

الخطوة السادسة: تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراء المعاملة المالية.[1]

إن التعامل بالشيك الالكتروني يتم عن طريق ثلاث أطراف متمثلة في كل من: مصدر الشيك وحامل الشيك وكذا البنك، حيث ينتقل الشيك المصدر إلى المستفيد والمتمثل في حامله والذي بدوره يقدمه إلى البنك عبر الانترنت حيث يتم التحقق من سلامة البنك والتوقيع الالكتروني وبعدها يتم صرف الشيك لصالح حامله أو إلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى حامله بعد الصرف وتحويل المبلغ.

الفرع الخامس: المحافظ الالكترونية

ومن وجهة نظر محاسباتية فإن المحفظة الالكترونية يتم تموينها بنقود الكترونية من خلال الخصم من الحساب البنكي للحامل قبل أن يقوم هذا الأخير بعمليات شراء أو تخليص سلع أو خدمات، وهذه الطريقة فإن الحامل يدفع مقابل مشترياته قبل الاستهلاك.

[1] رأفت رضوان، مرجع سابق، ص 70.

" تمثل أحدث تطور تم التوصل ما في إليه يخص وسائل الدفع، حيث أنه يتمثل في قطعة بلاستيكية تشبه البطاقة البنكية حاملة لبطاقة ذكية يمكن شحنها، حيث أن الحامل للمحفظة الإلكترونية يستبدل على Microprocesseur مستوى بنكه قيمة معينة من النقود الكلاسيكية (ائتمانية أو قيدية) مقابل ما يساويها من النقود الإلكترونية، والتي على أساسها يتم شحن الرقاقة الالكترونية، وبعد نفاذ هذه القيمة، يمكن إعادة الشحن بنفس الطريقة.[1]

و هي وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة، وقد ظهرت هذه الوسيلة الجديدة نتيجة تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكنولوجيا الكروت الذكية، فقد استفادت البنوك والمؤسسات المالية من التقدم المذهل في كلا النوعين من التكنولوجيا وكرسته في خدمة عملائها من خلال خلق وسيلة وفاء جديدة تستخدم نوعا جديدا من النقود وهي النقود الالكترونية كما يمكن اعتبارها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

وقد تم ابتكار هذه الوسيلة مع زيادة الإقبال على السوق الافتراضية زادت الحاجة الماسة إلى توفير وسائل دفع أكثر أمانا ومرونة في التعامل، ولما بدأ المتسوقون على الخط يتعبون من الدخول المتكرر على معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، وقد أوضح البحث مرارا أن ملأ النماذج كان له قدر كبير في قائمة العملاء، والمتشوقين للتسوق الفوري وهذه إحدى المشكلات التي كان على تكنولوجيا المحافظ الالكترونية حلها، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الالكترونية هي توفير مكان تخزين من بالنسبة لبطاقات الائتمان والنقد الالكتروني وهبهذا فإن المحفظة الالكترونية في خدمتها تشبه الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية التي يحفظ فيها بطاقات الائتمان والنقد الالكتروني والهوية الشخصية، ومعلومات اتصال المالك، وتقديم هذه المعلومات على موقع فحص موقع التجارة الالكترونية.

[1] سعيدي حنان، دهيني أسماء، مرجع سابق، ص38.

[2] شريف محمد غانم، مرجع سابق، ص 12.

الفرع السادس: التحويلات الالكترونية للأموال

أولا: تعريف التحويلات الالكترونية للأموال

يقصد بنظام التحويل المالي الالكتروني مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر بنوك الكترونية أو بنوك انترنت مرخص لها بالقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق كمبيوتر ومن خصائصها ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين إضافة إلى أنها مجموعة من العناصر كاختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة وسير في التعامل بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد على غرار الشيك.[1]

ويعتبر هذا النظام جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الالكترونية التي تعمل عبر الانترنت، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة، نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات؛ ويمتاز نظام التحويلات المالية الالكترونية بدرجة عالية من الأمن وسهولة الاستخدام والموثوقية.[2]

ثانيا: اجراءات عملية التحويلات الالكترونية للأموال[3]

لإتمام عملية التحويل تمر بمرحلتين:

1-وجود وسيط: يقوم العميل ببناء وإرساء تحويل مالي عن طريق المودم إلى الوسيط وبدون هذا الأخير لا يجمع التحويلات المالية، ويرسلها إلى دار المقاصة المالية التي ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل ويقارن بنك العميل التحويل المالي برصيد العميل، وفي حال عدم تغطية

[1] الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، مداخلة في الملتقى الدولي الرا بع حول: عصرنة وسائل الدفع: مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية، جامعة وهران، 27/26 أفريل2011، ص11.

[2] نوال بن عمارة، مقال وسائل الدفع الالكترونية(آفاق وتحديات)، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، جامعة ورقلة15-16مارس 2004، ص12.

[3] سماح شعبور مصباح المرابطي، مرجع سابق، ص29.

الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال شعار بعدم كفاية الرصيد إلى وسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل.

أما إذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي، فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.

2- عدم وجود وسيط: وفي حالة تنفيذ التحويلات المالية الالكترونية دون المرور بوسيط، ويستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية، والتي بدورها ترسل الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد، وتحويله إلى حساب التاجر، وعندها لا حاجة من كفاية رصيد العميل، لأن الشيك المصدق يضمن ذلك.

ثالثا: أهمية عملية التحويلات الالكترونية للأموال[1]

وتتمثل أهميتها في ما يلي:

1. تنظيم الدفعات: يكفل الاتفاق على وقت الاقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم عمليات الدفع.
2. تسيير العمل: ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تسيير الأمر ورفع فعالية نظام العمل.
3. السلامة والأمن: أزالت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقت الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.
4. تحسين التدفق النقدي: رفع إنجاز التحويلات المالية الالكترونية موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد.

[1] ثناء علي القباني وآخرون، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، دار الجامعية، مصر، 2006، ص65.

5. تقليل الأعمال الورقية: يتمثل ذلك في الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية.
6. زيادة رضا العملاء: تكفل سرعة التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها إلى تحقيق رضا العملاء وتوظيف ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.

المطلب الثالث: الوسائط البنكية الالكترونية

هناك العديد من الوسائط البنكية الإلكترونية المستخدمة في عملية الدفع الالكتروني وتتمثل في ما يلي:

أولا: الصراف الآلي

بدأت خدمات الصراف الآلي في الظهور في السبعينات من القرن العشرين، وسط إقبال متواضع من البنكيين في بادئ الأمر، ولكن تطور عمل هذا الصراف مكنها من تقديم خدمات متطورة ومتقدمة إضافة إلى خدماتها الأصلية ويمكن إيضاحها في ما يلي:[1]

1-مفهوم الصراف الآلي:

وهو كناية "ماكينة" مبرمجة تحتفظ فيها النقود بطريقة معينة، وتستطيع التعرف على البطاقة الخاصة بها، والسماح بإدخال مبلغ نقدي مغطى في رصيد حساب صاحب البطاقة، كما تتميز هذه الماكينة بسعة محددة من العملات، بحيث نعتبر خدمة للحالات الطارئة فضلا عن حفاظها على وقت الزبائن، بحيث يتم تقدير حجم المبالغ التي تسحب يوميا بدراسة متوسط حالات السحب، قياسا على سعة الآلة، كما يمكن برمجة الماكينة بصورة تتيح صرف مبالغ محددة ومنع تكرار الصرف من الرقم عينه في اليوم الواحد.

[1] أحمر سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقيقية، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص142-152.

2-خصائص الصراف الآلي:

من أهم خصائص جهاز الصراف الآلي ما يلي:[1]

- ✓ الخدمة السريعة مقارنة بإجراءات الصرف داخل البنك؛
- ✓ خدمات الصراف الآلي عملية وسهلة الاستخدام من قبل أي شخص حيث ستقود التعليمات الموجودة على شاشة الجهاز والخالية من التعقيدات إلى سحب النقود التي يحتاجها العميل بصورة سهلة وسرية؛
- ✓ أجهزة الصراف الآلي قريبة وملائمة لأماكن الشراء والتسوق، حيث أنها متوفرة في كل فروع البنك المصدر للبطاقة والبنوك المرتبطة معه، وفي المراكز التجارية والفنادق والمطارات...إلخ؛
- ✓ خدمات الصراف الآلي تلغي الحاجة لحمل النقود، إذ باقتناء البطاقة يمكن التسوق وإجراء التعامل النقدي دون الحاجة لحمل الأموال؛
- ✓ أجهزة الصراف الآلي يمكن الوثوق بها بدرجة أكبر من غيرها نظرا لأنها على درجة العالية من الأمان وغير معرضة للأخطاء المحاسبية.

3-أنواع الصرافات الآلية

هناك ثلاثة أنواع من الصرافات الآلية وهي:

- ✓ صرافات الصالات (الغرف): الذي تتوافر في جميع فروع البنك، ومراكز التسوق والمستشفيات الدولية والمحلية التي توفر خدمة السحب النقدي للعملاء.
- ✓ الصراف السيار: حيث تتوزع هذه الأجهزة في الطرق الرئيسية في جميع المدن وتوفر الخصوصية والراحة التامة للعميل الذي يتم كن من معاملاته البنكية بدون الحاجة إلى مغادرة السيارة.

[1] أحمر سفر، مرجع سابق، 142-152.

✓ الصراف المتنقل (الجوال): تعمل أجهزة الصراف الآلي المتنقل في جميع الأماكن التي لا تتوافر فيها خطوط الاتصال بالشبكة، وبهذه الخدمة أصبح بمقدور البنك تقديم خدماته للعملاء في جميع المناطق النائية التي لا تصل إليها شبكة الاتصالات.

4-منافع الصراف الآلي

أ- بالنسبة للعميل

-تعزيز شعور الأمان والراحة؛

-تكلفة أداء الخدمة عن طريق جهاز الصراف الآلي؛

-تعزيز شعور الزبائن بارتباطهم بالبنك؛

-تقديم الخدمات البنكية المتنوعة على مدى 04ساعة في اليوم، حيث توجد الماكينة في كل المناطق والمدن والطرق الرئيسية والفنادق والمطارات وحتى في المناطق النائية.

ب- بالنسبة إلى البنك

- تحقيق نسبة من الربحية المناسبة للمساهمين في البنوك؛

- الحفاظ على تقديم الخدمات المتميزة؛

- تقصير صفوف الانتظار؛

- تحويل الزبائن لقنوات خدمة أكثر كفاءة وتحويل الخدمات الهامشية للصراف الآلي مثل الاستعلام عن الرصيد؛

- تخفيض اليد العاملة في الفرع الواحد بما يساعد البنك على تحقيق سياسته البنكية.

ثانيا: نقاط البيع

تعتبر خدمة نقاط البيع من وسائل الدفع الإلكترونية التي تعتمد أساسا على نظام التحويل الإلكتروني للأموال وفي ما يلي شرح لأهم ما يتعلق بنقاط البيع[1]:

[1] أحمد سفر، مرجع سابق، ص152-155.

1- مفهوم نقاط البيع

إن جهاز نقاط البيع هو كناية عن نظام للتحويل الإلكتروني للأموال يمكن صاحب بطاقة الصراف الآلي أو بطاقة الائتمان، من أن يسدد قيمة مشترياته من المتجر أو المؤسسة، وهو ينظم خدمة قيمة المشتريات الخاصة بالعميل من حسابه وإجراء التحويل إلى حساب البائع، حيث يقوم البنك آلّيا من خلال هذه الخدمة بخصم قيمة المشتريات من حساب العميل ويضعها فورا في حساب البائع في مقابل عمولة معينة لحساب البنك لذا يطلق عليه نظام الوفاء المباشر.

2- إن من أهم خصائص نقاط البيع والتي تدفع العملاء إلى القيام بتعاملاتهم المالية والبنكية من خلالها وهي كالآتي:

- تقليص وجود النقد ما يعني تقليل المخاطر على العميل والبنك؛
- زيادة حجم مبيعات التاجر من خلال اجتذاب حاملي البطاقات؛
- إمكان أجهزة نقاط البيع عمل الموازنات أوتوماتيكيا ويدويا؛
- إمكان الاستعلام عن الرصيد قبل تنفيذ العملية الشرائية.

3- منافع خدمة نقاط البيع[1]

توفر خدمة نقاط البيع جملة من المنافع التي تعود على كل من البنك المصدر للبطاقة والعميل صاحب البطاقة، والتاجر صاحب نقطة البيع وهي:

أ- **منافع العميل**: تؤمن خدمة نقاط البيع للعميل ماله، فبدلا من أن يحمل معه مبلغ كبيرا من المال يكون عرضة للسرقة أو الفقدان أو للتهديد والسطو يمكنه بكل يسر وسهولة حمل هذه البطاقة التي تمكنه من شراء احتياجاته في ظروف طارئة لم يكن يتوقعه.

ب- **منافع البنك**: يحصل البنك على نسبة من ثمن البضاعة يستوفيها من التاجر تبعا لاتفاقه معه عندما تسديد قيمة فاتورة البيع أو الخدمة، كما يحصل أيضا على نسبة من الثمن عند

[1] زهير زاوش، مرجع سابق، ص20.

تسديد العميل عليه كأجر على تسديد البنك دينه للتاجر، كما يحصل أيضا على نسبة من الثمن المقابل استخدام جهازه الآلي أو نظام تحويله إلكترونيا.

ت- **منافع التاجر صاحب نقطة البيع**: إنه يستقطب عملاء جدد ذوي نوعية معينة وثقافة عالية كما يقلل من مخاطر الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متجره، فيؤمن من السرقة أو من السطو وكذلك هناك بعض المكاسب التي تعود على الفعاليات التجارية وتتمثل في الأرباح جراء زيادة المبيعات، وسهولة التداول وتفادي تكدس الأموال بالمحل، وقبول الجهاز لأنواع متعددة من البطاقات.

ثالثا: الهاتف الذكي

خدمة الهاتف البنكي يتم تأديتها لمدة 04ساعة يوميا طوال العام حتى أيام الإجراءات والعطل الرسمية إذ يوجد اتصال مباشر بين الكمبيوتر الخاص بالعميل وكمبيوتر البنك يستطيع العملاء الاستفسار عن حساباتهم كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء فضلا عن تقديم جميع العمليات البنكية.

رابعا: المقاصة البنكية

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع البنكية، كما ظهر نظام التسوية بالوقت الحقيقي الذي تّمت فيه خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين البنوك وذلك ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية، وهو نظام الكتروني للمقاصة ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون الغاء أو تأجيل، وبنفس قيمة اليوم.[1]

[1] مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2011، ص 312.

خامسا: القابض

وهو عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منهما عن طريق موقعة على الشبكة، ويتولى مباشرة عملية عرض السلعة والخدمة، تسليم والوفاء أو الدفع نظير عملة معينة وتبرز الحاجة إلى وسيط عندما يتم إنجاز العمل عبر الإنترنت بسبب تنوع وتباين المشترين والبائعين والوسطاء فالوسطاء دورهم هو:[1]

- ✓ مساعدة المشترين للتعرف على السلع؛
- ✓ يقدمون وسائل كفاءة لتبادل المعلومات بين المشتري والبائع؛
- ✓ يؤدون المعاملات الالكترونية أو المساعدة في أدائها.

[1] السعيد بريكة، مرجع سابق، 149-150.

المبحث الثاني:

مزايا وسائل الدفع الالكترونية

والمخاطر التي تفرزها

المبحث الثاني: مزايا وسائل الدفع الالكترونية والمخاطر التي تفرزها

رغم النجاح والراحة والمزايا التي حققتها هذه الوسائل إلا أن هناك عوامل جعلت من هذا النجاح منقوصا، حيث ظهر نوع من الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية والإعلام الآلي مما أفرز مخاطر تنجم عن التعامل بوسائل دفع حديثة.

المطلب الأول: مزايا وسائل الدفع الالكترونية

إن الانتشار الواسع لوسائل الدفع الحديثة يترجم المزايا على العملاء، فلهذه الأنظمة ايجابيات وخصائص تميزها عن الوسائل التقليدية وتجعل البعض يفضلها عنها.

الفرع الأول: مزايا البطاقات البنكية

للبطاقات البنكية مزايا عديدة لكل من حاملها والتاجر، ومصدرها وللمجتمع وسوف نعرض هذه المزايا كما يلي:

أ- بالنسبة لحاملها: توفر بطاقة الائتمان العديد من المزايا التي تمنحها لحاملها ومن أهمها:[1]

- ✓ ما توفره من سهولة ويسر استخدامها؛
- ✓ توفر حدا كبيرا من الأمان إذا تمت مقارنتها مع النقود الورقية؛
- ✓ استعمالها يحد من التعامل بالفواتير والإيصالات المختلفة؛
- ✓ تمنح حاملها ائتمانا لفترة من الزمن ومخاطر سرقتها تقل عن النقود الورقية؛

ب- بالنسبة لمصدر البطاقة: يجني مصدر البطاقة عدة مزايا منها:

- ✓ الأرباح المرتفعة، بالإضافة إلى رسوم العضوية والتجديد والرسوم المفروضة على السحب النقدي، كما قد يفرض مصدر البطاقة بعض الغرامات والفوائد نتيجة لما قد يرتكبه حامل البطاقة، ومنها غرامات التأخير في السداد وغرامات فقدان البطاقة؛

[1] جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص98.

✓ إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبذلك تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال منه ترجع عليه كوديعة.[1]

ت- بالنسبة للتاجر: يحقق التاجر الذي يقبل البطاقات حدا كبيرا من الأمان للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات، وفي الوقت نفسه لا يملك حق الرجوع إلى التاجر إذا تأخر حامل البطاقة في السداد بالإضافة أن إلى استخدام البطاقات يعمل على ارتفاع نسبة البيع عند التجار.[2]

ث- بالنسبة للاقتصاد: من البديهي أن نقول أن البطاقات الدولية أصبحت استثمارا ضخما للشركات التي تصدرها وأصبح بإمكان الدول التي تحتضن هذه الشركات أقسام الأرباح الضخمة التي تدرها هذه الشركات عن طريق الضرائب المفروضة على أرباح هذه الشركات، ومن ناحية أخرى فإن استخدام البطاقات الائتمانية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية إلى جانب آخر، فإن مراقبة التزوير انتقلت إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات ومنه اقتسمت مسؤولية الحماية والمراقبة معه فضلا عن ذلك، استخدام هذه البطاقات يقلل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني أن السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية.[3]

الفرع الثاني: مزايا البطاقات الذكية

تضم البطاقات الذكية مزايا عديدة أهمها[4]:

أ- القدرة العالية على تخزين المعلومات: تستطيع البطاقة الذكية اليوم احتواء ما بين (03-16) من المعلومات والقدرة على معالجتها مع توقع زيادة طاقتها في المستقبل مقابل الانخفاض المتواصل في

[1] محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الرابع، 2003، ص68.

[2] جلال عايد الشورة، مرجع سابق، ص100.

[3] عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية،-الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية-، لبنان، الجزء الأول، 2002، ص47.

[4] زهير زاوش، مرجع سابق، ص38.

تكلفتها كما تستعمل المصارف هذه البطاقة لتجهيل العملاء بمعلومات تربطهم بالحسابات وبأرصدتها وبمعاملات المدفوعات؛

ب- تعدد مجالات الاستخدام: أي استعمالها كبطاقة صحية للمستهلك، واستخدامها لسداد أجرة النقل وتغيير مواعيد السفر، وتستعمل كجواز سفر بالهوية، وتستخدم كوسيلة دفع عبر شبكة الانترنت؛

ت- استخدام البطاقة الذكية كمحفظة الكترونية: يمكن استخدام البطاقة الذكية كحافظة النقود الالكترونية وتفرغ من النقود وهذه الميزة تنفرد هبها، حيث أنها تحتوي على معالج صغير للأشرطة المغناطيسية ما على يقابل المبالغ النقدية، وهكذا صار بإمكان المصارف تحقيق إيرادات استعمالها في تنفيذ المعاملات اليومية حيث يقدر عدد المعاملات النقدية التي أجريت هبها سنة 1993حوالي 8.1ترليون.

ث- السرية والأمان: استخدامها يعتمد على الشفرة واعتماد البيانات إذ ينتج إجراء على مثل هذه المعاملات وإيصال المعلومات المالية في بيئة مضمونة داخل شبكة للمعلومات.

الفرع الثالث: مزايا النقود الالكترونية

للنقود الالكترونية مزايا عدة أهمها[1]:

أ- تكلفة تداولها زهيدة: تحويل النقود الالكترونية أي الرقمية عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية؛

ب- لا تخضع للحدود: يمكن تحويلها من أي مكان إلى مكان أخر في العالم وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا السياسية؛

ت- بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملئ الاستثمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف.

[1] إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص75.

الفرع الرابع: مزايا الشيكات الالكترونية

هناك عدة مزايا للشيكات الالكترونية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ- يوفر التعامل بالشيكات حوالي 50% من رسوم التشغيل بالمقارنة ببطاقات الائتمان مما يساهم في تخفيض النفقات التي يتحملها المتعاملون هبهذه الشيكات؛

ب- تصرف الشيكات الالكترونية في دفع الصفقات الالكترونية بجميع أنواعها سواء كانت إدارية أو تجارية وبطريقة آمنة عبر البريد الالكتروني؛

ت- تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.

المطلب الثاني: جرائم البطاقات البنكية

مع ازدياد استعمال البطاقات البنكية على وجه الخصوص تعددت وسائل الاحتيال في استعمالها وتنوعت صورها، ويمكن تقسيم هذه الجرائم كما يلي:

الفرع الأول: الجرائم التي يرتكبها العميل بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية

فالعميل نفسه مالك البطاقة قد يستعملها لارتكاب جرائم مختلفة للعقد المبرم بينه وبين البنك، وذلك بطبيعة الحال للحصول على الأموال بأي طريقة كانت، ومعظم هذه الجرائم أو المخالفات نذكرها كما يلي:

- ✓ تجاوز الحامل لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الآلي: وتقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الآلية للنقود بمبلغ يزيد عن رصيده بالبنك، أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح له به.

[1] محمد عمر الشويرف، التجارة الالكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص148-149.

- ✓ استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها: لكل بطاقة مدة صلاحية معينة، وبعد مرور هذه المدة لابد على العميل يردها للبنك أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها، وفي حال لم يفعل ذلك يرى البعض بضرورة اعتباره جرم؛[1]
- ✓ إساءة استخدام بطاقة الوفاء: قد يقدم العميل بشراء سلع وخدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها، أو يقوم بشراء السلع والخدمات لا تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك وإنما تتجاوز الرصيد الموجود في حسابه.[2]
- ✓ استخدام البطاقة الملغاة: يحدث أحيانا أن يقوم البنك أو المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة بإلغائها أثناء سريانها ذلك لأن حامل البطاقة قد أساء استخدامها مما اضطر البنك إلى سحب البطاقة كعقوبة للاستخدام السيئ أن إلا حاملها يمتنع رد عن البطاقة ويقوم باستخدامها مرة أخرى على الرغم من التنبيه عليه بإعادتها إلى المصدر، كما أن من أسباب الإلغاء أن تتدخل ظروف من شأنها زعزعة المركز المالي للحامل بحيث تؤثر في اعتباره الشخصي، والاستخدام السيئ للبطاقة هنا يأخذ صورتين الأولى تتمثل بقيام الحامل بالوفاء بقيمة مشترياته من التجار أو يستخدمها لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي.[3]
- ✓ إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيكات: تقع هذه الجريمة عندما يقوم الجاني بإصدار شيك لمن اشترى منه البضاعة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمنه البنك المصدر للبطاقة أو يصدر شيكا مسحوبا على البنك بقيمة أعلى من تلك القيمة التي يضمن البنك المصدر للبطاقة الوفاء.

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2002، ص334-335.

[2] محمد عبد الحكيم، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص72.

[3] حسن حماد حميد، جاسم خريط خلف، إساءة استخدام بطاقة الائتمان الالكتروني الملغاة، مجلة جامعة بابل، العدد02، المجلد18، كلية القانون، جامعة البصرة، العراق، 2010، ص02.

الفرع الثاني: الجرائم التي يرتكبها الغير بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية

تتكون أطراف بطاقة الائتمان عادة من حاملها الشرعي البنك المصدر والتاجر الذي يتعامل معه صاحب البطاقة من أطراف التعامل بالبطاقة فالمقصود بالغير هنا الأشخاص ما دون من سبق أطراف التعامل بالبطاقة، وهم الذين ليسوا أطراف في العلاقة ويقوم الغير بالتزوير، السرقة أو النصب وذلك على النحو التالي:

✓ استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير

السارق أو من عثر عليها قد يستخدمها في سحب النقود من الموزع الآلي، وقد يستخدمها في الحصول على السلع والخدمات من التجار وإذا عثر عليها الجاني في مكان صاحبها قد فقدها فيه واستولى عليها بغية تملكها فالواقعة تكون جريمة التقاط أشياء مفقودة. وإذا استولى الجاني بالحيلة والخداع بعد استخدام أحد الوسائل الاحتيالية المحددة قانونا في هذا الشأن فإن الواقعة تكون جريمة احتيال ونصب.[1]

✓ السحب ببطاقات الكترونية مزورة[2]

قد يقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع أو السحب عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة، واستبدال ما بها من بيانات، وقد يتم التواطؤ مع صاحب البطاقة لاستعمالها في السحب وتزوير توقيعه، ثم يقوم بالاعتراض على عمليات السحب ويطعن بالتزوير على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص. يلاحظ أن أكثر من نصف عمليات الاحتيال فيما يخص البطاقات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية أما الباقي فيوجد حوالي 30%منها في أوروبا خاصة بريطانيا، أما البطاقات المفقودة أو المسروقة تمثل أكثر من نصف الخسائر المترتبة على عمليات الاحتيال، وتزوير هذه البطاقات تمثل الخطر الأكبر الذي يهدد التجارة الالكترونية.

[1] عبد القادر القهوجي، الجرائم المتعلقة باستخدام البطاقات الممغنطة- الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية-، لبنان، الجزء الثالث، 2002، ص353.

[2] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سابق، ص51.

المطلب الثالث: المخاطر التي تفرزها وسائل الدفع الالكترونية

إن وسائل الدفع الالكترونية ليست وسائل مثالية فكما لها مميزات فهي أيضا تعاني من عيوب ومخاطر مما يؤثر على سمعتها بين الجمهور، يؤدي ذلك إلى اتخاذ الحيطة والحذر من استعمالها.

وتكمن أهم مخاطر هذه الوسائل كما يلي:

الفرع الأول: النقود الالكترونية

المخاطر المالية للنقود الالكترونية: للنقود الالكترونية مخاطر مالية تتمثل في:[1]

- ✓ انخفاض عائدات إصدار النقد: تأثيرات انخفاض الطلب على النقد المصدر من قبل المصرف المركزي أنه خلال عائدات إصدار النقد، تجني البنوك المركزية في الوقت الحاضر أرباحا طائلة عبر إصدار الأوراق النقدية التي تشكل مطلوبات البنك المركزي التي لا يترتب عليها فوائد.
- ✓ الحد من قدرة البنك المركزي على إجراء عمليات السوق المفتوحة: أن التوسع في استعمال النقود الرقمية يقلص ميزانية البنوك المركزية بشكل ظاهر وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقلص قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة.
- ✓ انخفاض عرض النقد من قبل المصرف المركزي: يؤدي التمادي في استعمال النقد الرقمي إلى تقليص ميزانيات المصارف المركزية إضافة إلى أن مجموع الودائع تحت الطلب التي يحتاجها أو يرغب بها الأفراد تنخفض ويؤدي إلى خفض عرض النقد من طرف البنك المركزي.[2]

الفرع الثاني: البطاقة البنكية

بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية فهي تفرز من جملة العيوب والمشكل سواء لحاملها أو للمصارف المصدرة لها وأهم هذه المشاكل ما يلي:

[1] أحمر سفر، مرجع سابق، ص57-58.

[2] إبراهيم العيساوي، التجارة الالكترونية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2003، ص92.

- ✓ رغبة حامل البطاقة بزيادة الاقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية، وكذلك الفوائد التي ينشئها القرض وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب بطاقات الائتمان ومخاطرها.[1]
- ✓ هذه البطاقات تشعر حاملها بالغنى الوهمي؛
- ✓ عدم وجود رأس مال كافي لمواجهة السحب النقدي والاقتراض على البطاقات الائتمانية، الأمر الذي يشكل خطر على سيولة المصرف؛
- ✓ مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليه.[2]

[1] جلال عايد الشورة، مرجع سالق، ص98.

[2] عبد الهادي النجار، مرجع سابق، ص50-51.

المبحث الثالث:

واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وآفاقها المستقبلية

المبحث الثالث: واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وآفاقها المستقبلية

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الحديثة في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر بقيت بعيدة عن هذه المستخدمات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال وما نستطيع أن نتحدث عنه هو بطاقات السحب وتفعيل بعض الآليات الأخرى.

المطلب الأول: واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر

شرعت الجزائر في العمل بالبطاقة البنكية منذ حوالي 10سنوات من طرف بنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية، وقد بذلت خلال هذه الفترة جهودا معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمع الجزائري.

الفرع الأول: بطاقة السحب[1]

وضعت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك سنة ، 1996نظاما لتمييز الصكوك، وبدأت منذ سنة 1997في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي أصبح عددها يفوق 680موزع آلي عام.2010 موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك (الحيز) المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة "ساتيم" سنة 1995أنشأت ما شركة بين المصارف الثمانية وهي : البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري، ووضعت من أجل:

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سابق، ص69.

- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة؛
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف؛
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود؛
- تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية.

وتقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية وهذه الخدمة موضوع عقد بين البنك وساتيم، الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم أضف إلى هذا عملية الربط بين DAB ومصالح "ساتيم " بواسطة شبكة الاتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.

الفرع الثاني: إنشاء شركة لتأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية

لقد لجأت الجزائر في إطار تحديثها لجهازها المصرفي إلى إنشاء شركة أطلقت عليها تسمية الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM. هذه الأخيرة التي تتكفل بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع وسنحاول فيما يلي التعريف بهذه الشركة والتطرق إلى أهم إنجازاتها في إطار عصرنة الدفع الالكتروني

1- تعريف الشركة

إن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية " ساتيم " والتي أنشئت في 25مارس1995، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها: من كل بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري ثم ، التحق بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويبلغ رأس مالها 26مليون دينار جزائري.[1]

[1] زهير زاوش، مرجع سابق، ص158.

2- مهام شركة SATIM

من المهام التي تؤديها SATIM هي كالتالي:[1]

- تطبيق برنامج لتحديث نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة " سحب ودفع الكتروني بين البنوك" ؛
- تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك؛
- ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي؛

يخضع تداخل هذه الشبكة إلى اتفاقية مصرفية مشتركة، تحدد الشروط المتعلقة بالانضمام للشبكة وكذا تسيير العمليات، وتساهم شركة "SATIM" بشكل فعال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال:

- المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الأوتوماتيكية؛
- تسيير الشبابيك المنشأة (الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة) ؛
- صناعة بطاقات الدفع؛
- صناعة الصكوك (منح الرمز السري) .

ومن أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقات البنكية المشتركة (CIB)بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية.

- شبكة الآلية النقدية بين البنوك RMI [2]

في سنة 1996قامت شركة ساتيم بإطلاق مشروع يمكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية للنقد، حيث تم إطلاق عليه تسمية الشبكة النقدية للآلية بين البنوك.

[1] زهير زاوش، مرجع سابق، ص159.
[2] المرجع نفسه، ص159.

وإيجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة ووسائل الاتصال والربط واليد العاملة الكفؤة التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال طاقاتهم لدى أي آلي موزع DAB بغض النظر عن البنك أو المؤسسة المالية، وأنشأت SATIMهذه الشبكة لتمنح الأعضاء المنظمين نفس الحقوق وخاصة بريد الجزائر.[1]

3- أهداف الشبكة

تهدف شبكة SATIMمن خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين

البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية، إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة؛
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات؛

تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحول للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة.

4- شروط الانضمام إلى الشبكة

يتطلب الانضمام إلى شبكة توفر بعض الشروط منها:

- إمضاء اتفاقية مشتركة ما بين البنوك؛
- إمضاء عقد للتعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة؛
- احترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة(تسيير سجل حاملي البطاقات، الآجال) .

[1] زهير زاوش، مرجع سابق، ص159.

الفرع الثالث: البطاقة البنكية في الجزائر

عرفت بطاقات الدفع تطورا ملحوظ، خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات

البنكية والبريد الجزائر.

1- مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر

مرت بطاقات الدفع بعدت مراحل وهي كالتالي :[1]

- بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب ما بين البنوك كانت سنة1998.
- 2002: الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني.
- 2004: تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفات ENV؛
- 2005: إنشاء جمعيةcomité monétique interbancaire: COMI
- 2006: البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص؛
- 2007: تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك؛
- 2008/2007: أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي عبر المتاجر الكبرى في الجزائر والمناطق الآهلة بالسكان، وكذلك تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطنين.

2- البطاقة البنكيةCIB*

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن. وفي هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون

[1] يوسف مرزوق، مرجع سابق، ص85.

مع شركة SATIMفي تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية.[1]

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIBوشعار باسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية...الخ ونجد هذه البطاقة على نوعين:[2]

أ- البطاقات المحلية:

هي بطاقات تسمح بعمليات السحب والدفع، متاحة لكافة الزبائن تقدر مدة صلاحيتها بسنتين باستثناء البطاقات الموجهة لعملاء البنك الوطني الجزائري BNA فتقدر مدة صلاحيتها بثلاث سنوات ونميز عموما بين نوعين أساسيين يحملان نفس الرمز (بطاقة بنكية مشتركةCIB):

-البطاقة العادية CLASSIQUE: تمنح لفئة عملاء البنوك الذين لا يتجاوز دخلهم حدا معينا، طبعا لا يمكنا تحديد المبلغ لأن الأمر نسبي يختلف من بنك لآخر.

[1] أحمد جميل، كهينة رشام، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الأول، سبتمبر 2010، ص123.

[2] إبراهيم فوزي بورزق، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص71.

الصورة رقم(2–1): بطاقة CIB الكلاسيكية

المصدر: http://www.bna.com تاريخ الاطلاع2021/05/27 على الساعة17:56

–البطاقة الذهبية **GOLD**: يمنح هذا النوع من البطاقات لفئة معينة من عملاء البنوك والذين يتجاوز دخلهم مبلغا معينا كامتياز يمنحه البنك للعميل.

الصورة رقم(2–1): بطاقةCIB الذهبية

المصدر: http://www.bna.com تاريخ الاطلاع 2021/05/27 على الساعة 18:03.

ب– البطاقات الدولية:[1]

هي بطاقة تستعمل خارج الوطن في عملية السحب والدفع، موجهة لعملاء البنوك الذين يمتلكون حسابات بالعملة الصعبة، ويمكن أن نميز بين نوعين أساسيين:

–بطاقة **VISA CLASSIQUE**: يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500أورو على أن لا يتعدى عدد عمليات السحب في اليوم أربع عمليات.

[1] زهير زاوش ، مرجع سابق، ص165.

-بطاقة **VISA GOLD**: يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي **5000**أورو على أن لا يتجاوز عدد عمليات السحب في اليوم الواحد سبع ساعات.

المطلب الثاني: معيقات وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري والحلول المقترحة

على الرغم من الانتشار الواسع لوسائل الدفع الإلكتروني في أغلب دول العالم إلا أن انتشارها في الجزائر يبقى محدود وضئيل جدا عند المقارنة بما وصلت إليه الدول المتقدمة وذلك راجع لعدة أسباب يمكن حصر أغلبها في ما يلي[1]:

الفرع الأول: واقع البنى التحتية

إذ يرتبط نجاح وسائل الدفع الإلكتروني وانتشارها بمدى انشاء بنية تحتية تكنولوجية متقدمة تساعد على انتشار استخدام الحواسيب والإنترنت، وكذا توفير البيئة المناسبة والقادرة على تحمل أعباء ومخاطر هذا النوع الحديث من وسائل الدفع وأول ما يؤكد تأخر الجزائر في مجال البنى القاعدية التكنولوجية هو محدودية الخدمات الهاتفية التي تؤثر بصفة مباشرة في الاقبال على استخدام الإنترنت، كما وتعاني الجزائر من تردي نسب انتشار الشبكة الهاتفية الثابتة بسبب ضعف المنافسة في هذا المجال إضافة إلى الجودة المتدنية للخدمات المتوفرة.

الفرع الثاني: واقع الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية

فهي خدمات لا تستجيب حتى لأبسط توقعات المجتمع ففي الوقت الذي تقوم البنوك في العالم بتقديم أكثر من 192 خدمة لزبائنها فإن البنوك الجزائرية لم تصل حتى إلى مستوى البنوك في البلدان النامية إذ لا تتجاوز حتى12خدمة في مجملها، إضافة إلى عدم استعمال الهاتف في الخدمات

[1] عزوز سعيدي، خالد رامول، محدودية انتشار وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر (الأسباب والحلول)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، جامعة لونيسي علي البليدة02، جانفي 2018، ص242-243.

المصرفية وضعف كفاءة وأداء العنصر البشري العامل في القطاع المصر، ذلك أن مدرسة وطنية وحيدة مخصصة للتكوين غير كافية.

الفرع الثالث: النصب والاحتيال وقرصنة البيانات

وذلك بالحصول على بيانات شخص بطريقة غير مشروعة باستخدام شبكة الإنترنت سواء من قبل أفراد عاديين أو الموظفون في البنوك.

هذا إضافة إلى ما يلي:[1]

- عزوف الزبائن عن طلب بطاقات الدفع الآلي كون العديد من العملاء ضعفاء في التعامل مع لغة التكنولوجيا، فكيف يمكنهم استعمال بطاقات الدفع أو السحب الآلي الحديثة وحفاضهم على الرقم السري، وبالتالي اكتفائهم باستخدام الصك البريدي:
- عدم استخدام البطاقة البنكية خوفا من الخطأ التقني الذي قد يحدث خلال عملية السحب أو الدفع مع ظهور عدة مشاكل على مستوى الموزعات الآلية كعدم تمكن البعض من سحب الرواتب أو أموال أرصدتهم كاملة فقد سجلت حالات شهدت فيها حسابات العملاء سحبا فعليا دون استلامهم للمال في الواقع نتيجة للأخطاء التقنية؛
- تفضيل المواطن الجزائري التعامل بالصك المكتوب، وابتعاده عن التعامل الالكتروني خاصة عندما يتعلق الأمر بالنقود دفعا واستلاما؛
- عدم توفر السيولة على مستوى الموزعات الآلية، إضافة إلى الانقطاعات المتكررة في شبكة الاتصال كون هذه الأجهزة متاحة للخدمة باستمرار وما يعنيه ذلك من إهمال وضعف الصيانة؛
- محدودية ثقافة التجار الجزائريين الذين يتخوفون من الحصول على مستحقاتهم من خلال البطاقات البنكية للزبائن ظنا منهم أنه أثناء عملية الدفع هناك أطراف أخرى غير بنك الزبون

[1] سمية عبابسة، مرجع سابق، ص07.

على اطلاع بحساب التاجر وما يعنيه ذلك من التزامات تقع على عاتق التاجر خاصة أولئك الذين لا يصرحون بأرباحهم وبالتالي التهرب من الضرائب.

الفرع الرابع: الحلول المقترحة لانتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

إن الاهتمام المتزايد بالاقتصاد الرقمي بصفة عامة والمعاملات الإلكترونية بصفة خاصة في مختلف دول العالم يفرض على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها وتتخذ الإجراءات اللازمة لتدارك النقص الحاصل في هذا المجال، وعلى إثر ذلك ارتأينا تقديم جملة من الحلول التي من شأنها المساهمة في إيجاد حلول معيقات وسائل الدفع الالكترونية وتتمثل في ما يلي:[1]

- وجوب الإسراع في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية: حيث أن نمو وشيوع استخدام وسائل الدفع الالكترونية مرتبط بمدى وجود بنية تحتية تكفل سهولة استخدامها، والبنية التحتية التكنولوجية مرتبطة بمدى انتشار وتعميم استخدام الشبكة العنكبوتية، ذلك أن الانتشار الكبير للأنترنت وبروزه كقاعدة للتجارة الالكترونية ساعد على جعل هذه الطريقة أقل تكلفة وأكثر كفاءة لاقتحام الأسواق الوطنية والدولية، لذلك لابد أن تسعى الجزائر إلى توفير بنية تحتية مناسبة وذلك من خلال توسيع وتحسين الخطوط الهاتفية، وبناء نظم وشبكات جديدة ومتطورة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات السرعة والكفاءة اللازمة، وكذا ضرورة إيجاد التوازن بين أسعار خدمات الإنترنت ومستوى الدخل الفردي كما يجب على الجزائر في هذا الصدد فتح المجال وتحرير قطاع الاتصالات أمام الخواص التي يسيطر عليها المتعامل العمومي الوحيد المتمثل في اتصالات الجزائر؛
- تحديث النظام البنكي والخدمات المصرفية: إن تقليدية النظام البنكي الجزائري وتقليدية خدماته التي لا تستجيب لأدنى متطلبات الخدمات المصرفية الحديثة يعيق من انتشار وسائل الدفع الإلكترونية ومن أجل النهوض بها لابد من اتخاذ جملة من الإصلاحات من بينها الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية، والمبادرة بإنشاء الهياكل القاعدية لإطلاق مشروع

[1] عزوز سعيدي، خالد رامول، مرجع سابق، ص245.

البنوك الإلكترونية في الجزائر واتخاذ جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بها، وكذا اعتماد الهاتف المصرفي في تقديم الخدمات البنكية وتسهيل اصدار البطاقات البنكية، فضلا عن تكوين الموارد البشرية العاملة في القطاع البنك؛

– فيما يتعلق بالأمن : ضرورة توفير مناخ ومحيط قانوني شامل للأشكال الحديثة من أدوات الدفع الالكترونية يضمن فعاليتها سواء على مستوى الداخلي أو الدولي، إضافة إلى تفعيل الحماية الجنائية للمستندات الإلكترونية وتشديد العقوبات المتعلقة بالمساس أو اختراق منظومات البيانات الإلكترونية؛ من المفروغ منه أن التحول من التعامل بأساليب الدفع التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية يشكل

تحديا غير مسبوق للعادات التقليدية التي ترسخت منذ عقود غابرة من الزمن لذلك لا يمكن التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر إلا بوجود خطة إعلامية تنويرية مدروسة تهدف إلى نشر الوعي والاستعداد النفس ي وذلك بتوضيح المزايا التي توفرها هذه الوسائل الحديثة على كافة الأصعدة؛

إضافة إلى ما تم ذكره لابّد من القيام بتعديلات عميقة وشاملة للمنظومة القانونية لتتماشى مع التجارة الالكترونية ومتطلباتها وذلك من خلال:

- تعديل القانون التجاري الجزائري ليتضمن باب خاص بالتجارة الإلكترونية، أو إفرادها بقانون خاص مستقل ينظم جميع المسائل الخاصة بها؛
- لابد من وضع تشريعات متعلقة بالنقود الالكترونية وتكنولوجيا الخدمات المالية والمصرفية بحيث تغطي وتشمل جميع المجالات المتعلقة بنظم التحويل الالكتروني والبطاقات البنكية والبنوك الالكترونية.[1]

[1] عزوز سعيدي، خالد رامول، مرجع سابق، ص246.

المطلب الثالث: آفاق ومتطلعات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

لقد بات من الطبيعي أن تعمل السلطات النقدية في الجزائر على تطوير وسائل الدفع لمجاراة التطور الحاصل في هذا المجال على المستوى الدولي وذلك من خلال:

أولا: ظهور بوادر التجارة الالكترونية

لقد برز في الآونة الأخيرة نوع من التجارة في الجزائر يعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق للمنتجات، بحيث يقوم الفرد بالشراء عبر هذه المواقع ويتم التسديد عند الاستلام وهذا يعد نوعا من التجارة الإلكترونية غير أن الاختلاف هو أن التسديد لا يتم بالبطاقة البنكية وإنما يتم نقدا، وهذا يعد تطورا ملحوظا في انتظار الوصول إلى التطبيق التام للتجارة الالكترونية بكامل متطلباتها مستقبلا.

ثانيا: التحسن التدريجي لعمليات السحب والدفع

على الرغم من النقائص إلا أننا نشير إلى أن:[1]

- عملية استخدام الموزعات الآلية ونهائيات نقاط البيع بدأت تتحسن بصفة تدريجية حيث بدأت تقل الأخطاء التي كانت موجودة في السابق؛
- أهمية التعامل بالبطاقة البنكية مقارنة بالصك البنكي من حيث سهولة سحب الأموال خاصة في المناسبات كالأعياد وأيام العطل وحتى في الليل؛
- إمكانية مضاعفة عمليات السحب من الموزعات الآلية من خلال الإدراج الجاري للورقة النقدية فئة 2000دج ولما لا 5000دج مستقبلا.

ثالثا: خدمة تسديد الفواتير عبر الموزع الآلي للأوراق النقدية والهاتف النقال

من المؤكد أنه سيصبح من الممكن تسديد بعض الفواتير باستخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية في المستقبل القريب، كون شركات الهاتف وتوزيع المياه مهتمة بدفع فواتيرها من خلال

[1] سمية عبابسة، مرجع سابق، ص357.

الموزعات الآلية للأوراق النقدية، ناهيك عن وجود إمكانية للدفع عبر شبكة الانترنت والتي دخلت حيز التنفيذ سنة2013.[1]

رابعا: إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

أوكلت مهمة مراقبة نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر التي كانت تقوم بها شركة ساتيم إلى مجموعة منفعة اقتصادية (هيئة مستقلة غير ربحية) يضم مجلس إدارتها بنك الجزائر و21 بنكا عموميا وخاصا ينشطون في الجزائر، حيث اعتبرت جمعية البنوك والمؤسسات المالية أنه مع ارتفاع عدد المتدخلين في المجال المالي والتجاري، أضحى من الضروري الفصل بين المهمة التجارية المحضة للخدمات البنكية الالكترونية، ومهمة المراقبة حيث ستسمح هذه المجموعة بالإشراف على استراتيجية تطوير النظام النقدي قصد تعميم استعمال وسائل الدفع التقليدية.[2]

خامسا: تطوير التسويق البنكي

يعد تبني مفهوم التسويق الحديث أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة المصرفية، ونلاحظ في الوقت الراهن أن البنوك الجزائرية أصبحت تبدي اهتماما ملحوظا برغبات العملاء واحتياجاتهم وهذا يعد مؤشرا جيد للنهوض بهذا القطاع.[3]

سادسا: وضع قانون خاص بالتجارة الالكترونية

بما أن التجارة الالكترونية تشهد انتعاشا تدريجي في الآونة الأخيرة في الجزائر أصبح من الضروري وضع قانون مستقل ينظم هذه المعاملات الحديثة، وهو ما تسعى إليه الجزائر من خلال مصادقة مجلس الأمة على قانون التجارة الإلكترونية خلال شهر فبراير سنة 2018م، هذا القانون

[1] سمية عبابسة، مرجع سابق، ص358.

[2] المرجع نفسه، ص358.

[3] جهيدة العياطي ومحمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، ص11.

ينص القانون على أن التسجيل في السجل التجاري وتحديد موقع على شبكة الإنترنت شرطان أساسيان لممارسة التجارة الالكترونية. ويتم إنشاء سجل وطني للممونين الالكترونيين المسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري الذي يحدد المعلومات المرافقة للعرض التجاري الالكتروني.

ويمر طلب المنتج أو الخدمة بثلاث خطوات هي توفير الشروط التعاقدية للمستهلك الالكتروني والتحقق من تفاصيل الأمر الذي تصدره الأخيرة وتأكيد الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل العقد.

خاتمة

الخاتمة:

بعد الخوض في غمار هذا البحث أكون قد خلصت إلى نتائج، وفي ما يأتي بيان لأهم النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات التي هديت إليها أثناء تحريري لهذا البحث.

أولا–أهم النتائج:

1- إن وسيلة الدفع هي تلك الوسائل المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات التجارية وكذلك تسديد الديون.

2- وسائل الدفع الإلكتروني ظهرت لتغطي العيوب والنقائص التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية؛

3- تعدد أشكال وسائل الدفع الالكترونية وتنوعها راجع أساسا إلى تعدد أشكال المعاملات التجارية وأيضا يمثل أمان وسيلة الدفع عاملا أساسيا في اختيارها من جهة أخرى؛

4- وسائل الدفع الحديثة قدمت العديد من المزايا التي حرم منها العملاء عند استعمالهم للوسائل التقليدية؛

5- سمحت وسائل الدفع الحديثة باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصصا لذلك، كما شجعت على قيام خدمات المصرفية الكترونية ووسعت الآفاق أمام التجارة الالكترونية؛

6- أكبر مشكل يعرقل نجاح وسائل الدفع الحديثة غياب نظام قانوني يوحد أحكامها، وإشكالية الإثبات وحجته بالوسائل الالكترونية كالتوقيع الالكتروني، هذا بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية حيث كانت البطاقة البنكية أفضل وسيلة تمارس عليها هذه الجرائم، فهي لا تقدم الأمان كامل؛

7- مخاطر وسائل الدفع الالكترونية عديدة، وعليه هي ليست بتلك المثالية لتعويض وسائل الدفع التقليدية وذلك بسبب ما يقوم به المحترفون من اختراقات لنظم شبكة الاتصالات ويقومون بتغيير المعلومات والبيانات؛

8- إن البيئة الاجتماعية والثقافية في الجزائر تشكل تحديا للبنوك من أجل توعية وإقناع العملاء بجدوى استخدام النقود الالكترونية وبالتالي إدخال ثقافة بنكية جديدة؛

9- أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر هو عدم اعتماد التجارة الإلكترونية بالشكل الكامل؛

10- لا يزال النظام المصرفي الجزائري بعيدا نوعا ما عن واقع وسائل الدفع الالكترونية في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع؛

ثانيا – أهم التوصيات:

- ضرورة عمل المصارف باستمرار على تكوين العمال والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم بإجراء دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال نظرا لتميزها بالتطور السريع والمستمر؛
- ضرورة التحكم الجيد في التقنيات الالكترونية وحمايتها والعمل على ضمان السرية أكثر بما يجذب الزبائن لاستخدام هذه الوسائل أكثر فأكثر من جهة ويرفع من كفاءة الأداء البنكي من جهة أخرى؛
- السهر على إقناع أكبر عدد من التجار بقبول أجهزة الدفع الالكتروني لاعتقادهم أن الدفع الالكتروني وسيلة تخدم الضرائب من أجل مراقبة أعمالهم.
- ينبغي على المصارف وضع برامج تسهم في توعية العملاء خاصة تلك المرتبطة بالخدمات المعقدة والمعروضة لأول مرة، بحيث تصبح سهلة ومفهومة لكل فئات العملاء.
- ضرورة اعتماد نظام جديد للمراقبة عن بعد للموزعات الآلية الخاصة بالبنوك والبريد.

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- إبراهيم العيساوي، التجارة الالكترونية، المكتبة الأكاديمية، مصر،2003.

2- إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

3- أبو سلمان عبد الوهاب إبراهيم، البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد، دار القلم، دمشق، سوريا،2003.

4- . أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

5- أحمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الالكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

6- أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

7- أكرم يا ملكي، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2000.

8- أمير فرج يوسف، التجارة عالمية الالكترونية وعقودها – أساليب مكافحة الغش التجاري الالكتروني –، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009

9- بشير العلاق، التسويق الالكتروني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن،2010.

10- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة،2008.

11- توفيق شنبور، أدوات الدفع الالكترونية – بطاقات الوفاء – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، الجزء الأول،2001.

12- ثناء علي القباني وآخرون، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، دار الجامعية، مصر،2006.

13- جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر،2008.

14- جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2000.

15- الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، جرائم الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2004.

16- حجازي بيومي عبد الفتاح، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2002.

17- حرفوش المدني، الكامل في الاقتصاد، دار الآفاق، الجزائر،2000.

18- خضر مصباح الطيطي، التجارة الالكترونية (من منظور تقني وتجاري وإداري)، دار الحامد، عمان،2008.

19- رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية "المنظمة العربية للتنمية الإدارية "، القاهرة، مصر، 1999.

20- رضوان فايز نعيم، بطاقات الوفاء، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر،1990.

21- زهير عباس كريم، النظام القانوني للشيك، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،1997.

22- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، وائل للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الثانية، 2003.

23- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2000.

24- شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية(رؤية مستقبلية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

25- طارق عبد العال حمادة، التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانيةً،2000.

26- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الطبعة السادسة – الجزائر،2007.

27- عبد الفتاح البيومي الحجازي، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004.

28- عبد القادر القهوجي، الجرائم المتعلقة باستخدام البطاقات الممغنطة – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية–، لبنان، الجزء الثالث،2002.

29- عبد خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

30- عبد المطلب عبد الحليم، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر، 2003.

31- عبد المنعم محمد مبارك، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، سنة 2006.

32- عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية– ، لبنان، الجزء الأول، 2002.

33- علي البارودي، مصطفى كمال طه، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، .2001

34- علي محمد أبو العز، التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع،2008.

35- محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.

36-الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، جرائم الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004.

37-محمد حسن الرفاعي العطار، البيع عبر شبكة الانترنت دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الالكتروني رقم 15لسنة ، 2014دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 2007.

38-محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2001.

39-محمد عبد الحسن الطائي،" التجارة الالكترونية – المستقبل الواعد للأجيال القادمة-" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

40-محمد عبد الحكيم، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2003.

41-محمد عمر الشويرف، التجارة الالكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

42-محمد محمود المصري، أحكام الشيك مدنيا وجنائيا، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

43-محمود الكيلاني،" الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية دراسة مقارنة "،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

44-محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان،2009.

45-مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.

46- مصطفى كمال طه، وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر، 2007.

47- منصور بن عوف عبد الكريم، مدخل إلى الرياضيات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

48- نادية فوضيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2002.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية

1- بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنظام الصرفي الجزائري بين الواقع والأفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية ونقود، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005/2004.

2- زهير زواش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.

3- سعيد بريكة، واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012/2011.

4- سعيدي حنان، دهيني أسماء، تسيير وسائل الدفع في البنوك التجارية دراسة حالة ببنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة سعيدة –، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك وأعمال، جامعة سعيدة، 2015/2014.

5- سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة،2014/2013.

6- سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر- واقع وتحديات -، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التمويل المصرفي، جامعة تبسة، 2016/2015.

7- سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2005/2004.

8- عمار لوصيف، إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008.

9- محمد شكرين، بطاقة الائتمان في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية،جامعة الجزائر، 2006.

10- وهيبة عبد الرحيم، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

11- معمري حسام الدين، دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الاقتصادية "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2014/2013.

ثالثا: البحوث والمقالات العلمية

1- أحمد جميل، كهينة رشام، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الأول، سبتمبر 2010.

2- رابح عرابة، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد08، 2012.

3- علي الله عبد شاهين، نظم الدفع الالكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها، دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد12، العدد الأول،2012.

4- محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الرابع، 2003.

5- نواف عبد الله باتورة، أنواع البطاقات الائتمانية وأشهر مصدريها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للمعلومات المالية والمصرفية، 1998.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية

1- بلعزوز بن علي، عاشور كنوش، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر2004.

2- الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول : عصرنة وسائل الدفع :مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية، جامعة وهران، 27/26 أفريل 2012.

3- صلاح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام ادفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عصرنة تجارب دولية – جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، 2011.

4- محمد بن عزة، جليلة زويهري، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الملتقى العلمي الرابع ":حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية "- المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 2011،

5- مفتاح صالح،فريدة معارفي، البنوك الالكترونية، منتدى موجه لإدارة الأعمال، بسكرة، 2010.

6- نوال بن عمارة، مقال وسائل الدفع الالكترونية)آفاق وتحديات ،(مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، جامعة ورقلة ، 2004.

7- حميت فشيت، حكيم بناولة، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، الملتقى العلمي الرابع حول

8- "عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 2011.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
ملخص	
مقدمة	**أ–و**
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية	
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية	**8**
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الالكترونية وأهميتها وخصائصها	**8**
الفرع الأول: تعرف وسائل الدفع الالكترونية	**8**
الفرع الثاني: نشأة وسائل الدفع الالكترونية	**9**
الفرع الثالث: خصائص وسائل الدفع الالكترونية	**10**
الفرع الرابع : أهمية وسائل الدفع الالكترونية	**12**
المطلب الثاني: أشكال وسائل الدفع الالكترونية	**12**
الفرع الأول: البطاقات البنكية وأنواعها	**12**
الفرع الثاني: البطاقات الذكية	**15**
الفرع الثالث: النقود الالكترونية	**17**
الفرع الرابع: الشيك الالكتروني	**20**
الفرع الخامس: المحافظ الالكترونية	**21**

الفرع السادس: التحويلات الالكترونية للأموال	23
المطلب الثالث: الوسائط البنكية الالكترونية	25
المبحث الثاني: مزايا وسائل الدفع الالكترونية والمخاطر التي تفرزها	
المبحث الثاني: مزايا وسائل الدفع الالكترونية والمخاطر التي تفرزها	32
المطلب الأول: مزايا وسائل الدفع الالكترونية	32
الفرع الأول: مزايا البطاقات البنكية	32
الفرع الثاني: مزايا البطاقات الذكية	33
الفرع الثالث: مزايا النقود الالكترونية	34
الفرع الرابع: مزايا الشيكات الالكترونية	35
المطلب الثاني: جرائم البطاقات البنكية	35
الفرع الأول: الجرائم التي يرتكبها العميل بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية	35
الفرع الثاني: الجرائم التي يرتكبها الغير بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية	37
المطلب الثالث: المخاطر التي تفرزها وسائل الدفع الالكترونية	38
الفرع الأول: النقود الالكترونية	38
الفرع الثاني: البطاقة البنكية	38
المبحث الثالث: واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وآفاقها المستقبلية	
المبحث الثالث: واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وآفاقها المستقبلية	41
المطلب الأول: واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر	41

الفرع الأول: بطاقة السحب	**41**
الفرع الثاني: إنشاء شركة لتأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية	**42**
الفرع الثالث: البطاقة البنكية في الجزائر	**45**
المطلب الثاني: معيقات وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري والحلول المقترحة	**48**
الفرع الأول: واقع البنى التحتية	**48**
الفرع الثاني: واقع الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية	**48**
الفرع الثالث: النصب والاحتيال وقرصنة البيانات	**49**
الفرع الرابع: الحلول المقترحة لانتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر	**50**
المطلب الثالث: آفاق ومتطلعات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر	**52**
خاتمة	**56**
قائمة المصادر والمراجع	**60**
فهرس الموضوعات	**69**
فهرس الصور	**72**

فهرس الصور

الصورة	الصفحة
الصورة رقم(2-1): بطاقة CIB الكلاسيكية	47
الصورة رقم(2-1): بطاقةCIB الذهبية	47

ثم بحمد الله